والمعضل قال في التدريب وهو الاصح قلت وما جرينا عليه في شرح المصابيح هو ما ذهب اليه الخطيب وجرينا عليه قال
فيه فاقسامه اربعة احدها ان رواته ان كانوا اثنين او اكثر في كل طبقة كاحاديث الشيخين سمي صحيحا وان
كانوا فرادى في كل طبقة او في بعضها سمي حسنا وثانيها ان كان مما رواه الحفاظ عن مثلهم سمي مشهورا
فان تفرد به حافظ واحد سمي غريبا وثالثها ان كان في لفظه ركاكة او خلل او في معناه بان كان على
خلاف آية او حديث او اجماع سمي سقيما او في احد رواته قدح سمي ضعيفا ومنكرا ورابعها ما لا يكون فيه
خلل لا سندا ولا متنا ولكن بعض رواته لم يعلم بعينه فان كان هو الصحابي سمي مرسلا او غيره سمي منقطعا
او كلاهما سمي معضلا والمعضل والمنقطع لا استدلال بهما وفي المرسل خلاف اه وقسم في التقريب الحديث
الى ثلاثة اقسام صحيح وحسن وضعيف لانه اما مقبول او مردود والمقبول اما ان يشتمل من صفات
القبول على اعلاها اولا والاول الصحيح والثاني الحسن والمردود لا حاجة الى تقسيمه لانه لا ترجيح
بين افراده اذ الصالح للاعتبار منها داخل في قسم المقبول لانه من قسم الحسن لغيره قال شارحه ولم
يذكر الموضوع لانه ليس في الحقيقة بحديث اصطلاحا بل بزعم واضعه ثم قال قال ابن كثير هذا التقسيم
ان كان بالنسبة لما في نفس الامر فليس الا صحيح وكذب او الى اصطلاح المحدثين فهو ينقسم عندهم
الى اكثر من ذلك وجوابه ان المراد الثاني والكل راجع الى هذه الثلاثة اه فالصحيح هو ما اتصل سنده
بالعدول الضابطين الى منتهاه اي نقله العدل الضابط عن العدل الضابط وهكذا من غير شذوذ ولا علة
فخرج بالقيد الاول المنقطع والمعضل والمرسل على رأي من لا يقبله وبالثاني ما نقله مجهول عينا او حالا
او معروف بالضعف وبالثالث ما نقله مغفل كثير الخطأ وبالرابع والخامس الشاذ والمعلل والمراد بالشذوذ
مخالفة الثقة لارجح منه والمتواتر وان لم يشترط فيه مجموع هذه الشروط وهو صحيح لكن لا يوجد حديث
متواتر لم يجمعها كما قاله شيخ الاسلام قال في التقريب بعد ذكر هذا الحد للصحيح فاذا قيل هذا حديث صحيح
فهذا معناه اي ما اتصل سنده مع الاوصاف المذكورة لا انه مقطوع به في نفس الامر واذا قيل غير صحيح
فمعناه لم يصح اسناده وقد قسموا الصحيح الى سبعة اقسام فالاول ما اخرجه الشيخان البخاري ومسلم
والثاني ما انفرد به البخاري والثالث ما انفرد به مسلم والرابع ما هو صحيح على شرطهما ولم يخرجاه والخامس
ما هو على شرط البخاري ولم يخرجه والسادس ما هو على شرط مسلم ولم يخرجه والسابع ما هو صحيح عند
غيرهما وليس على شرط واحد منهما واما الحسن فقال الخطابي هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله فخرج
بمعرفة المخرج المنقطع وحديث المدلس قبل بيانه قال في شرح التقريب وعليه اي على الحسن مدار
الحديث ويقبله اكثر العلماء واستعمله عامة الفقهاء قال ابن الصلاح وهو قسمان احدهما ما لا يخلو
اسناده من مستور لم يتحقق اهليته وليس مغفلا كثير الخطأ فيما يرويه ولا هو متهم بالكذب ولا
ظهر منه سبب مفسق ويكون متن الحديث معروفا برواية مثله او نحوه من وجه آخر فيخرج بذلك عن
ان يكون شاذا او منكرا ثانيهما ان يكون راويه مشهورا بالصدق والامانة ولكن لم يبلغ درجة رجال الصحيح
لقصوره عن رواته في الحفظ والاتقان وهو مع ذلك مرتفع عن حال من يعد تفرده اي ما ينفرد به
من الحديث منكرا واورد ابن جماعة على الاول من القسمين الضعيف والمنقطع والمرسل الذي في رجاله مستور
وروي مثله او نحوه من وجه آخر وعلى الثاني المرسل الذي اشتهر راويه بما ذكر فانه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح
قال ولو قيل الحسن كل حديث خال من العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد او مشهور قاصر في درجة
الاتقان لكان اجمع واخصر اه ثم الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وان كان دونه في القوة وقول الحفاظ
هذا

هذا حديث حسن الاسناد او صحيحه دون قولهم حديث صحيح او حسن لانه قد يصح او يحسن الاسناد دون المتن
لشذوذ او علة فان اقتصر على ذلك حافظ معتمد فالظاهر صحة المتن وحسنه كذا في التقريب واما قول الترمذي
وغيره حديث حسن صحيح فمعناه روي باسنادين احدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن واما الضعيف فهو ما لم
يجمع صفة الصحيح والحسن وقسمه ابن الصلاح الى اقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول
الستة وهي الاتصال والعدالة والضبط والمتابعة في المستور وعدم الشذوذ وعدم العلة وباعتبار فقد
صفة مع صفة اخرى تليها اولا او مع اكثر من صفة الى ان تفقد الستة فبلغت على ما ذكره العراقي في شرح
الالفية اثنين واربعين قسما وفي التقريب ويتفاوت ضعفه كصحة الصحيح ومنه ما له لقب خاص
كالموضوع والشاذ وغيرهما اي كالمقلوب والمعلل والمضطرب والمرسل والمنقطع والمعضل والمنكر فاما
الموضوع فهو المكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم وهو شر الضعيف واقبحه وتحرم روايته مع العلم به مطلقا
الا مبينا اي مقرونا ببيان وضعه ويعرف الوضع باقرار واضعه او قرينة في الراوي او المروي فقد وضعت
احاديث يشهد بوضعها ركاكة لفظها ومعانيها قال ابن الجوزي الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب وينفر قلبه في الغالب
اه ومن القرائن الافراط بالوعيد الشديد على الامر الصغير او الوعد العظيم على الفعل الحقير وكذا كون الراوي رافضيا والحديث
في فضائل اهل البيت ومن الموضوع الحديث المروي عن ابي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة وقد اخطأ من ذكره من المفسرين
كالزمخشري والبيضاوي وكذا حديث ابن عباس في ذلك كما في التدريب قال فيه واعلم ان السور التي صحت الاحاديث
في فضلها الفاتحة والزهراوان والانعام والسبع الطوال مجملا والكهف ويس والدخان والملك والزلزلة والنصر
والكافرون والاخلاص والمعوذتان وما عداها لم يصح منها شيء قال ومن الموضوع ايضا احاديث الارز والعدس
والباذنجان والهريسة وفضائل من اسمه محمد واحمد اه واما الشاذ فهو ما خالف الراوي الثقة فيه جماعة الثقات
بزيادة او نقص فيظن انه وهم فيه ثم ان خالف فيه المنفرد من هو احفظ منه واضبط فشاذ مردود وان لم يخالف بل روى
شيئا لم يروه غيره وهو عدل ضابط فصحيح او غير ضابط ولم يبعد عن درجة الضابط فحسن او بعد فشاذ منكر واما المقلوب
فكحديث متنه مشهور براو كسالم ابدل براو آخر من الرواة نظيره في الطبقة كنافع ليرغب فيه او قلب سند لمتن آخر مروي
بسند آخر بقصد امتحان حفظ المحدث كما فعل اهل بغداد مع البخاري حين قدم عليهم اذ قلبوا له مائة حديث امتحانا فردها
على وجوهها بخلاف المنقلب فانه الذي ينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه كحديث البخاري في باب ان رحمة
الله قريب من المحسنين وفيه انه ينشئ للنار خلقا صوابه كما رواه في موضع آخر للجنة فسبق لفظ الراوي من الجنة
الى النار وصار منقلبا واما المعلل فهو ما ظاهره السلامة لجمعه شروط الصحة لكن فيه علة خفية فيها غموض
يظهر للنقاد الحاذقين بالعلل كمخالفة راوي ذلك الحديث غيره ممن هو احفظ واضبط واكثر عددا مع قرائن تنبه على
غلطه في وصل مرسل او رفع موقوف او ادراج حديث او جملة ليست منه او ابدال راو ضعيف بثقة ويقع في الاسناد
والمتن كما هو مفصل في كتبه واما المضطرب فهو ما روي على اوجه مختلفة متدافعة على التساوي في الاختلاف من
راو واحد بان رواه مرة على وجه واخرى على آخر مخالف له او رواه اكثر بان يضطرب فيه راويان فاكثر واما
المرسل فهو ما رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم تابعي مطلقا او تابعي كبير وهو ضعيف لا يحتج به عند الشافعي والجمهور
واما المنقطع فهو ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي بخلاف المقطوع فهو ما جاء عن تابعي من قوله او فعله موقوفا
عليه وليس بحجة والموقوف ما قصر على الصحابي قولا او فعلا ومنه قول الصحابي كنا نفعل كذا ما لم يضفه الى النبي
صلى الله عليه وسلم فان اضافه اليه نحو قول جابر كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن قبيل المرفوع وهو
ما اضيف اليه صلى الله عليه وسلم قولا او فعلا او تقريرا متصلا كان او منقطعا فيشمل المرسل والضعيف واما المعضل
فهو ما سقط من رواته قبل الصحابي اثنان فاكثر مع التوالي كقول مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنه قول المصنفين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن الصلاح وكذا ما حذف منه لفظ النبي والصحابي
معا ووقف المتن على التابعي كقول الاعمش عن الشعبي يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا الحديث واما
المنكر فهو الذي لا يعرف متنه من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد ومن الانواع ايضا الغريب

Copyright @ King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)